EOS
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئولية

نشرة الكترونية مجانية ربع سنوية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

عدد رقم (١٢) يناير ٢٠١٦

بقلم:
د.م. حسن أحمد عبد المجيد

البيئة والمسئولية المجتمعية

يواجه المجتمع عدة تحديات بيئية من بينها إستنزاف الموارد الطبيعية والتلوث والتغير المناخى وتدمير البيئات الطبيعية ونقص الأجناس وإنهيار الأنظمة البيئية بأكملها وتدهور المستوطنات البشرية فى الريف والحضر ومع الزيادة السكانية فى العالم وتزايد الإستهلاك فقد أصبحت هذه التغيرات بمثابة تهديدات متزايدة للأمن البشرى وصحة ورفاهية المجتمع، لذلك فإن هناك حاجة لتحديد إختيارات لتقليل والحد من الأحجام والنماذج غير المستدامة للإنتاج والإستهلاك وللتأكد من إستدامة إستهلاك الموارد لكل فرد. إن القضايا البيئية على الصعيد المحلى والإقليمى والعالمى مترابطة وتناول هذه القضايا يتطلب توجهاً شاملاً ودورياً وجماعياً.

إن المسئولية البيئية هى شرط مسبق لبقاء ورفاهية البشر، ولذا فإنها تعد جانباً هاماً من جوانب المسئولية المجتمعية. وترتبط القضايا البيئية بشكل وثيق مع المواضيع المحورية والقضايا الأخرى المتعلقة بالمسئولية المجتمعية. ويعد التعليم والتثقيف البيئى وبناء القدرات أمراً جوهرياً لتعزيز تنمية المجتمعات المستدامة وأساليب الحياة بها. ويمكن إستخدام الأدوات الفنية ذات الصلة مثل سلسلة مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ كإطار عام لمساعدة المنشأة فى معالجة القضايا البيئية بطريقة منهجية وينبغى أخذها فى الإعتبار عند تقييم الأداء البيئى وتحديد الإنبعاثات الغازية للإحتباس الحرارى وتقديم تقارير بذلك وتقييم دورة الحياة والتصميم البيئى ووضع بطاقة البيانات البيئية والتواصل البيئى.

جدير بالذكر فإن أية قرارات تتخذها المنشأة أو أنشطة تقوم بها يكون لها تأثير ثابت على البيئة بصرف النظر عن موقعها. وقد ترتبط هذه التأثيرات بإستخدام المنشأة للموارد ومكان حدوث أنشطة المنشأة وإحداث التلوث والنفايات والآثار الناجمة عن أنشطة المنشأة على البيئات الطبيعية. ولتقليل آثارها البيئية فإنه ينبغى على المنشآت تبنى منهج متكامل يأخذ فى إعتباره الآثار الإقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن قراراتها وأنشطتها.

رئيس مجلس الإدارة
د.م. حسن أحمد عبد المجيد
رئيس التحرير
م. أسامة المليجى
المراجعة
ك. عبير عبد المنعم
مدير التحرير
أ. أسماء عبد المحسن
سكرتير التحرير
أ. جمال عبد العليم
النشر الالكترونى
أ. يحيى عبد الله
التنسيق والتصميم
أ. مصطفى صبرى
الإخراج الصحفى
وحدة الإعلام
MEDIA Unit
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئوليه الأخلاقيه وبناء منظومة القيم المؤسسيه

المهندس اسامه المليجى
رئيس التحرير
مقرر اللجنه الوطنيه للمسئوليه المجتمعيه

فى سياق التنميه المستدامه وطبقا للمعايير الدوليه للمسئوليه المجتمعيه أيزو ٢٦٠٠٠ يجب أن تتصرف المنشأة بشكل أخلاقي في جميع الأوقات .

وينبغي أن يبني سلوك المنشأة على أخلاقيات الأمانة والعدل والنزاهه وذلك فيما يتعلق بالأشخاص والبيئة والمجتمع بوجه عام والالتزام بمراعاة مصالح كل الأطراف المعنية وفى إطار الإحترام الكامل للقوانين والتشريعات.

وينبغي على المنشأة أن تعمل بشكل فعال على تعزيز السلوك الأخلاقي من خلال:

- وضع هيكل حوكمي يساعد علي تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المنشاة وفي تفاعلها مع الآخرين.
- القياده تعمل على تحديد وتبني وتطبيق مجموعة المبادىء والقيم المؤسسيه التي تتلاءم مع غرض المنشأه وأنشطتها كما تعطى القدوه للعاملين فى الإلتزام بها
- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقعة من موظفيها
- تشجيع وتعزيز مراعاة معايير السلوك الأخلاقي الخاص بها
- منع حدوث أي تضارب في المصالح عبر المنشأة من شانه أن يؤدى إلى ممارسات غير أخلاقيه والعمل على مواجهة ذلك وحله في حالة حدوثه.
- إنشاء آليات رقابية لمراقبة تطبيق معايير السلوك الأخلاقي.
- إنشاء آليات لتنظيم عملية تقديم التقارير حول المخالفات الخاصة بالسلوك الأخلاقي لتفادي الخوف أو الانتقام.

إن بناء منظومة القيم المؤسسيه وإنشاء نظام لإدارة المعرفة المؤسسية من أصعب تحديات التنمية المستدامة وجميع المنشآت سواء كانت حكومية أو تجارية أو من المجتمع المدنى أو الإعلام مطالبه بتطبيق المعايير الدوليه للمسئولية المجتمعية وتبنى معايير أخلاقية حتى تتمكن من المساهمه فى تنميه شاملة ومستدامة يتطلع إليها كل المصريين.

أسس تطبيق المسئولية المجتمعية فى المؤسسات

أ. أسماء عبد المحسن:
خبير وطنى .. مدير تحرير نشرة المسئولية المجتمعية

سنستكمل في هذه المقالة المرحلتين الثالثة والرابعة لتطبيق نظام المسئولية المجتمعية في المؤسسات وفقاً لمبدأ «ديمنج» في إدارة الجودة الشاملة على النحو التالي:

- المرحلة الثالثة : التحقق Check
- يعتمد الأداء الفعال الخاص بالمسئولية المجتمعية على المراقبة الدقيقة والتقييم ومراجعة الأنشطة التى يتم القيام بها والتقدم الذى يتم إحرازه وتحقيق الأهداف المحددة والموارد المستخدمة، وغيرها من الجهود التي تبذلها المؤسسة.
- تستهدف عملية المراقبة المستمرة أو مراجعة أنشطة المسئولية المجتمعية بشكل أساسي إلى التأكد من أنه يتم تنفيذ الأنشطة كما هو مقرر.
- ينبغي التخطيط لكيفية قياس تحقيق النتائج المستهدفة، على صعيد الأنشطة والخطط التشغيلية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية، والمتكاملة مع أهدافها المؤسسية، وذلك من خلال الإتفاق على مؤشرات الأداء الخاصة، وتحديد الجهة / الأفراد المسئولة عن عملية القياس.
- ينبغي رفع التقارير الدورية المتعلقة بنتائج القياس لكافة المعنيين، مع ضرورة تدوين التوصيات المتعلقة بتعليل الانحرافات، وتضمينها لتلك التقارير.
- المرحلة الرابعة : التحسين المستمر Act
- ينبغي على المؤسسة أن تأخذ في إعتبارها الطرق التي يمكن من خلالها تحسين أدائها فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية، وينبغي إستخدام نتائج المراجعات للمساعدة في تحقيق تحسين متواصل في المسئولية المجتمعية للمؤسسة.
- يمكن أن تتضمن هذه التحسينات تعديل الأهداف لتعكس الظروف المتغيرة، أو الطموح لمزيد من الإنجازات، ويمكن توسيع نطاق الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمسئولية المجتمعية للإستفادة من الفرص المحددة حديثاً.
- لتشجيع عملية تحقيق الأهداف، فإن بعض المؤسسات تدرج عملية تحقيق أهداف محددة للمسئولية المجتمعية في عمليات المراجعة السنوية أو الدورية لأداء جهاز الحوكمة (إن وجد) والإدارة العليا بها.
- لابدَّ للمؤسسة من الاستفادة من نتائج التدقيق والمراجعة والقياس لإعادة توزيع الأنشطة، على مستوى الخطط التشغيلية، وإعادة توزيع الموارد والمسؤوليات (التعديل على الخطط) بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة والمقرة مسبقاً.

وعلي ذلك فإنه يوصي بأهمية وضع هيكل حوكمي يساعد علي تعزيز السلوك الأخلاقي داخل المنشأة وفي تفاعلها مع الآخرين، إنشاء آليات رقابية لمراقبة أداء المسئولية المجتمعية للمنشأة، إنشاء آليات لتسهيل عملية تقديم التقارير المتعلقة بنتائج القياس بصفة دورية، إدراك وتناول المواقف التي تغيب فيها القوانين واللوائح المحلية أو التي تتعارض مع السلوك الأخلاقي، تحديد الأهداف ووضع السياسات والبرامج والخطط، إدماج المسئولية المجتمعية في الممارسات اليومية، الإدارة الفاعلة ومتابعة وتقييم الأداء، التحسين المستمر للأداء.

الهيئة تشارك في مؤتمر حول الجودة الشاملة في قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات

د. حسناء حاتم- م.حسين أحمد محمد
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في المؤتمر الذي عقد بمقر ضيافة جامعة عين شمس في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أكتوبر ٢٠١٥ تحت عنوان «الجودة الشاملة في قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات» حيث تضمن برنامج المؤتمر عروض تقديمية لبعض الخبراء الوطنيين من العاملين بالهيئة في مجالات إدارة الطاقة والبيئة والمسئولية المجتمعية. وقد قدمت د. حسناء حاتم - منسق مشروعات دولية – عرض تقديمي لتعريف السادة الحضور بنظم إدارة الطاقة والتي تعني الاهتمام الممنهج بالطاقة بهدف استمرار تحسين أداء المنشأة والحفاظ على ما حققته من تقدم ويستند هذا النظام على منهجية «التخطيط – التنفيذ – التحقق – اتخاذ إجراء» (PDCA) في إطار التحسين المستمر. وكذلك تم عرض عناصر امان الطاقة والمعوقات التي تواجه تطبيق نظم ادارة الطاقة، كما شمل العرض التقديمي التعريف بالمتطلبات والمفاهيم الرئيسية ودورة تطبيق نظم ادارة الطاقة لدعم كافة الجهود التي تبذلها الدولة حاليا لترشيد الطاقة في كافة صورها داخل جمهورية مصر العربية ومن اجل السعي لتقديم الحلول والبدائل التي من شانها تحقيق الترشيد الامثل للطاقة، هذا وقد قدم م. حسين أحمد – الأمين الفني للجنة الوطنية لنظم الإدارة البيئية – عرض تقديمي تحت عنوان «إدارة الجودة البيئية في قطاع البترول والغاز والبتروكيماويات» الذي اشتمل على أن الجانب البيئي هو أحد ركائز التنمية المستدامة وفي العقود الثلاثة الأخيرة أصبح الوعي بأهمية القضايا والمشكلات البيئية أمراً محورياً في صناعة البترول والغاز والبتروكيماويات، ذلك إلى جانب أهمية تحديد ومشاركة الأطراف المعنية الذي من شأنه المساهمة في هذا الشق بالإضافة إلى أهمية معرفة القوانين المحلية والاتفاقات الدولية التي تهدف إلى تقليل أي آثار ضارة بالبيئة.

وقد شاركت أ. أسماء عبد المحسن – خبير وطني للمسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة – بعرض تقديمي حول «إدارة الجودة في مجال المسئولية المجتمعية» والذي تناولت خلاله أسس تطبيق المسئولية المجتمعية في إدارة الجودة الشاملة بالمنشآت والتي تعتمد على المراحل الأربع التالية: التخطيط، التطبيق، الفحص (التحقق)، التحسين، مؤكدة على ضرورة استفادة المنشآت من نتائج التدقيق والمراجعة والقياس لإعادة توزيع الأنشطة على مستوى الخطط التشغيلية وإعادة توزيع الموارد والمسئوليات بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة والمعتمدة مسبقاً.

البنك التجاري الدولي يفوز بجائزة البنك الأكثر مسئولية مجتمعية بشمال أفريقيا

فاز البنك التجاري الدولي – مصر بجائزة البنك الأكثر مسئولية مجتمعية في منطقة شمال أفريقيا لعام ٢٠١٥ من مجلة ذي بانكر أفريقيا.

تُمنح هذه الجائزة للبنك الأفريقي الذي يثبت تفوق ممارساته المتعلقة بالمسئولية المجتمعية من خلال سياسات المؤسسة ومشاريعها المختلفة. واستحق البنك التجاري الدولي- مصر الفوز بهذه الجائزة الدولية المرموقة بعد الحصول على أعلى أصوات المنظمين للحفل السنوي الثالث لجوائز شمال أفريقيا المصرفية.

وقال البنك في بيان له إن جائزة ذي بانكر أفريقيا تؤكد على الدور الريادي للبنك التجاري الدولي كمساهم رئيسي في تنمية المجتمع المصري وتؤكد على فعالية دعم مؤسسة البنك التجاري الدولي وجهودها المستمرة لتوفير الخدمات الصحية عالية الجودة في جميع أنحاء البلاد.

وزارة التخطيط تطلق مسابقة عن الإبداع الحكومي بالجهاز الادارى للدولة

جمال عبد العليم
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري
مبادرة إبداع

أطلقت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى مسابقة الإبداع الحكومي بالجهاز الادارى للدولة والتي تهدف إلى تشجيع العاملين على إبتكار وتنفيذ حلول للمشكلات والمعوقات الإدارية التي تواجه الجهاز الإداري وتطوير العمل به وإكتشاف وتحفيز الكفاءات من العاملين في القطاع الحكومي خاصة المستويات الوسطى وعرض التجارب المختلفة للاستفادة منها في تطوير منظومات وإجراءات العمل في الجهاز الإداري وربط الابتكارات بخطط الدولة التنموية ورؤيتها لإصلاح الجهاز الإداري .

وتهدف المسابقة أيضاً إلى إيجاد أفضل المقترحات لتحسين دورات العمل في الجهاز الإداري للدولة وبما يحقق النتائج الآتية : تقليل زمن تقديم الخدمة، تحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء،تحقيق رضاء المواطنين والعملاء وتخفيف العبء على الموظفين العاملين بالجهة مع رفع الكفاءة .

ويشترط أن يكون المتقدم للمسابقة فريق عمل يتكون من ٣ أشخاص على الأقل من العاملين بالجهاز الإداري للدولة وأن يكون موضوع الإبداع متماشياً مع مجالات المسابقة.

الجدير بالذكر أن مسابقة الإبداع الحكومي تأتى ضمن

خطة الإصلاح الادارى والتي تهدف إلى بناء وتنمية قدرات العاملين في وحدات الجهاز الإداري حيث أصبح مؤكداً أن العنصر البشرى هو أهم دعائم التنمية وهو الأساس القوى الذي تقوم عليه وتنجح به كل جهود التنمية والتطوير وذلك بغرض الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة ويقدم خدمات ذات جودة ويخضع للمساءلة ويستهدف رضاء المواطن ويسهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة.

بنك مصر يتوافق مع معايير الأمم المتحدة فى المسئولية المجتمعية للمؤسسات

قام بنك مصر بتطبيق معايير الاستدامة فى كافة معاملاته كأول بنك عام بالسوق المصرية يقوم بتوفيق معاملاته مع معايير الأمم المتحدة للمواطنة (المسئولية المجتمعية للمؤسسات).

وجاء هذا التوافق نتيجة سعى بنك مصر الدائم بما له من مكانه باعتباره مؤسسة مالية رائدة فى مصر يولى أهمية كبرى للمسئولية المجتمعية ويلتزم بالمعايير والمبادئ العشرة الخاصة بالإتفاق العالمى للأمم المتحدة والتى تنص على عدم التفرقة والمساواة فى الحقوق وعمالة الأطفال ومعايير السلامة والصحة وبيئة صحية أمنة وتطبيق الحوكمة ومحاربة الفساد .

ويستكمل بنك مصر العمل على دعم البيئة المجتمعية من خلال المشاركة الفعالة فى العديد فى

الأنشطة والمبادرات ذات الطابع الإجتماعى والعمل على تحقيق الأفضل للمجتمع بشكل عام فى مجالات كالصحة والبيئة وكل ما له علاقة بحقوق الإنسان

الإمارات تطلق برنامج للتميز البيئى لتصنيف المؤسسات

أطلقت وزارة البيئة والمياه في الإمارات «برنامج الإمارات للتميز البيئي»، الخاص بالإدارة البيئية المستدامة يتم من خلاله تصنيف وتقييم المؤسسات الحكومية والخاصة وفقاً لمعايير بيئية وطنية مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات والمعايير العالمية. وسيتم فتح باب المشاركة في الربع الثاني من السنة المقبلة.

تم استحداث البرنامج من خلال توجه حكومة الإمارات إلى اعتماد نظام الخمس نجوم في جميع الخدمات لجميع الجهات في الدولة. ويشمل معايير محددة، لكل منها محاور وبرامج بيئية مختلفة. فالمعيار الأول هو استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، ويشمل الطاقة الخضراء والاستثمار الأخضر والحياة الخضراء والتقنيات الخضراء. والمعيار الثاني هو التشريعات والممارسات البيئية، ويشمل البيئة والتنمية المستدامة، وخطط الطوارئ لمواجهة الكوارث البيئية، والمبادرات البيئية المجتمعية. وتأتي المؤشرات البيئية العالمية معياراً ثالثاً يشمل شهادة الأيزو ١٤٠٠١ والمبادرات التي ترفع مؤشر الأداء البيئي للدولة. أما المعيار الرابع فهو المؤشرات الوطنية، ويشمل نسبة النفايات المعالجة من مجمل النفايات المنتجة، ونسبة مساهمة الطاقة النظيفة، وخفض كثافة توليد النفايات، ومؤشر جودة الهواء.

وسيتم تصنيف المؤسسات وفق معيار الخمس نجوم للحصول على شهادة من برنامج الإمارات للتميز البيئي، وبناء على نتائج التقييم تمنح المؤسسة عدداً من النجوم من نجمة واحدة حتى خمس نجوم كحد أقصى.

البنك الدولي يشيد بمشاريع التنمية المستدامة في المغرب

اعتبر البنك الدولي أن المغرب من بين الدول القليلة التي تمكنت خلال العقود الأخيرة من تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال اعتماد برامج الطاقات النظيفة والمخطط الزراعي، وترشيد استعمال المياه في الإنتاج الغذائي وحماية السواحل والمخزون السمكي والتحكم في التلوث الصناعي.

وأشار في تقرير صدر من واشنطن بالتزامن مع انعقاد القمة العالمية لتغير المناخ التي استضافتها باريس، إلى أن المغرب استطاع وضع استراتيجيات تراعي البيئة في مختلف القطاعات وتنفيذها، في توازن بين حاجات الاقتصاد والتنمية والحفاظ على البيئة الطبيعية، في وقت تستنزف بلدان كثيرة مواردها الطبيعية وتواجه تحديات بسبب تغير المناخ.

وأشاد البنك باستراتيجية المغرب التي التزمت بتحقيق نمو يراعي البعد البيئي ما أهله لاستضافة الدورة المقبلة من محادثات تغير المناخ .

وينفق المغرب نحو ١١ بليون دولار على مشاريع الطاقات النظيفة تشمل خمس محطات للطاقة الشمسية ومثلها من مزارع الرياح تنتج ٤٢ في المئة من حاجته للكهرباء بحلول سنة ٢٠٢٠، وتوفير نحو ٢,٥ مليون طن من النفط، ونحو ٣,٧ مليون طن من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

هيئة البيئة في أبوظبي تصدر دليلاً إرشادياً لإدارة قطاع النفايات

أصدرت هيئة البيئة في أبوظبي عدداً من السياسات لإدارة قطاع النفايات ودليلاً إرشادياً لتصنيفها بالتعاون مع مركز إدارة النفايات "تدوير". وتضمنت القائمة سياسة تخطيط قطاع النفايات، سياسة تصنيف النفايات، سياسة الترخيص والإنفاذ، سياسة جمع النفايات وفصلها ونقلها وتتبعها، سياسة إعادة استخدام النفايات وتدويرها واستعادة الموارد ومعالجة ما تبقى من النفايات والتخلص منها. وذلك وصولاً إلى تحقيق أهداف الرؤية البيئية لإمارة أبوظبي 2030.

وتسعى هيئة البيئة من خلال تطبيق هذه السياسات إلى تقليل المخاطر البيئية والصحية الناتجة عن الإدارة غير الرشيدة للنفايات، وتنفيذ اشتراطات صارمة لمنح التراخيص لمقدمي الخدمات البيئية ومراقبة عملياتهم، والمساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق التدوير وإعادة استخدام النفايات والمنتجات المعاد تدويرها.

وزارة البيئة الأردنية تطلق حملة الصيدلية الخضراء

بدأت حملة «الصيدلية الخضراء» التي تنظمها وزارة البيئة في الأردن بالتعاون مع نقابة الصيادلة وهيئة الممارسة الجيدة للصيدلية والمؤسسة العامة للغذاء والدواء ومؤسسات المجتمع المدني ، تحت شعار «الصيدلي شريك في حماية البيئة»، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للصيادلة ويوم البيئة العربي.

تهدف الحملة إلى التعريف بطرق التخلص الآمن من الأدوية التالفة والمنتهية الصلاحية الموجودة في المنازل، وتشجيع الأفراد على إعادة النفايات الصيدلانية الى الصيدليات، والحد من مخاطر إلقاء الأدوية مع النفايات المنزلية أو في شبكات الصرف الصحي.

وستقوم الحملة بإستلام الأدوية والمستلزمات الطبية من المواطنين على أن تتولى وزارة البيئة التخلص منها بالطرق الآمنة بيئياً وصحياً.

الأمم المتحدة تعتمد خطة التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠

أقرت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة خطة طموحة للتنمية المستدامة على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة والتي ستتكلف مليارات الدولارات سنويا وذلك خلال إجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة التى عقدت خلال شهر سبتمر الماضى.

ويتضمن المشروع الكبير الذي تم تبنيه وتم تحديد عام ٢٠٣٠ لتحقيق أهدافه، سبع عشرة نقطة ومن أهمها القضاء على الفقر والحصول على التعليم والصحة وتعزيز دور المرأة ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

يذكر أن وثيقة «أهداف التنمية المستدامة» تحدد ١٧ مهمة يجب تحقيقها خلال السنوات الـ١٥ المقبلة وتتمثل المهمات الرئيسية في القضاء على الفقر والجوع وحماية الصحة وتوفير التعليم الجيد. وتشمل الأهداف الأخرى إصلاح مرافق المياه والمجاري، وتوفير مصادر الطاقة الآمنة والحديثة، والمساعدة على النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل اللائق وضمان المساواة بين الجنسين ووضع نماذج فعالة للإنتاج والاستهلاك واتخاذ خطوات عاجلة لمواجهة تغير المناخ وحماية موارد البحر واستخدامها بكفاءة وإصلاح المنظومات البيئية البرية والمساعدة على قيام مجتمعات سلمية ومنفتحة، وتعزيز وسائل تحقيق التنمية المستدامة.

وستحل الوثيقة الجديدة محل «أهداف تنمية الألفية» التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠ لمدة ١٥ عاما والتي حددت ٨ مهمات بينها القضاء على الفقر والجوع وتوفير التعليم والحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة والملاريا.

وأشار التقرير الختامي حول تحقيق «أهداف تنمية الألفية» إلى أن عدد سكان الأرض الذين يعيشون بمستوى دخل لا يتجاوز ١,٢٥ دولار يوميا انخفض من ١,٩ مليار في عام ١٩٩٠ إلى ٨٣٦ مليونا في عام ٢٠١٥، كما تم إنقاذ أكثر من ٦ ملايين شخص من المصابين بالملاريا وانخفض مستوى الوفيات الناجمة عن مرض السل بمقدار ٤٥٪ وتم توفير التعليم لـ ٤٣ مليون طفل.

لحماية البيئة الهند تفرض رسوم تلوث على الشاحنات

فرضت العاصمة الهندية نيودلهي التي تعتبر من أكثر المدن تلوثاً في العالم رسوماً على جميع الشاحنات والمركبات التجارية للحد من التلوث وتحسين نوعية الهواء في المدينة.

وذكر معهد البيئة والعلوم الهندي أن عدد المركبات والشاحنات التجارية التي تمر عبر العاصمة الهندية يبلغ نحو ٥٠ ألفاً، لافتاً إلى أن هذا العدد يتسبب في نحو ثلث نسبة التلوث في المدينة، بينما تساهم المصانع والورش الصناعية بالثلثين المتبقيين.

وكانت المحكمة العليا في الهند أقرّت خطة تجريبية لفترة أربعة أشهر تقضي بفرض ضريبة قيمتها ١١ دولاراً على المركبات التجارية الخفيفة، و٢٠ دولاراً على الشاحنات الكبيرة والمتوسطة، لكي تتمكن من دخول المدينة.

وأظهرت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية العام الماضي شملت ١٦٠٠ مدينة حول العالم أن نيودلهي هي من أعلى المدن في نسبة تلوث الهواء حيث أن متوسط التركيز السنوي للجسيمات هي من أعلى النسب في العالم. وتسبب هذه الجسيمات - وهي جزيئات محمولة جواً في الهواء تعرف باسم ٢,٥ pm - أمراضاً مثل التهاب الشعب الهوائية وسرطان الرئة وأمراض القلب، لأنها تستقر في الرئتين، ويمكن أن تنتقل إلى مجرى الدم.

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

جديد

بشرى للسادة عملاء الهيئة

يمكنكم الآن شراء المواصفات الدولية (ISO) بالجنيه المصرى عبر شبكة الأنترنت أو من خلال موقع الهيئة أو التليفون المحمول بإستخدام كروت الإئتمان المختلفة وبطريقة

أيسر - أسرع - أفضل

https://eos.isolutions.iso.org

أو من خلال رابط بموقع الهيئة الإلكترونى

www.eos.org.eg

لمزيد من الإستفسار يرجى الإتصال بمركز المعلومات والإتصالات

تليفون : ٢٢٨٤٥٥٢٢ (داخلى): ٣٤٥ – مباشر : ٢٢٨٤٥٥٣٣

بريد إلكترونى: eositc@eos.org.eg

وحدة الإعلام MEDIA Unit

العلاقة بين المسئولية المجتمعية والمسئولية البيئية وأثرها على الأراضي

م / هبة حماد راضي
مدير ادارة مواصفات الغزل والنسيج

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبح مراعاة وتطبيق هذه المعايير من أهم الشروط التصديرية للعديد من الأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول النامية ما زالت لا تولي اهتماما كبيرا بنظم الإدارة البيئية وبكل ما يتعلق بحماية البيئة وحماية مواردها.

ذلك على الرغم من أن مراعاة الجوانب المجتمعية والبيئية من قبل مؤسسات الأعمال تعد ركيزة أساسية لزيادة قدرتها التنافسية وتعظيم ربحيتها، من خلال ما تسهم به في القضاء على التلوث وتطوير الأداء البيئي.

وفي ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة بادرت المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) بإصدار المواصفة القياسية الدولية أيزو ٢٦٠٠٠ الخاصة بدليل إرشادي حول المسئولية المجتمعية والتي تتناول أحد مواضيعها الجوهرية السبعة القضايا المتعلقة بالبيئة والتي تشتمل على (منع التلوث- الاستخدام المستدام للموارد- التكيف وتخفيف التغير المناخي- حماية وإصلاح البيئة الطبيعية) ولو تطرقنا الى العلاقة بين المنشأة والبيئة نجد أن قرارات وأنشطة المنشآت دائما يكون لها تأثير على البيئة كما أن العلاقة بين المسئولية المجتمعية والبيئة تتمثل في أن يواجه المجتمع عدة تحديات بيئية منها استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث والتغير المناخي وتدمير البيئات الطبيعية وانهيار الأنظمة البيئية بأكملها وتدهور المستوطنات في الريف والحضر، ومع الزيادة السكانية في العالم وتزايد الاستهلاك فإن هذه القضايا أصبحت ذات أثر متزايد على صحة ورفاهية المجتمع.

إن المسئولية البيئية تعتبر جانبا هاما من جوانب المسئولية المجتمعية حيث أن قضايا البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بالموضوعات والقضايا الجوهرية المتعلقة بالمسئولية المجتمعية. كما أنها تتطلب أيضا الإلمام بأهمية التعليم حيث أن التثقيف البيئي يعتبر شرط أساسي في تعزيز تنمية المجتمعات وأساليب الحياة المستدامة. مع الأخذ في الاعتبار الإشتراطات الواردة فى سلسلة مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ وكذلك عند تنفيذ عمليات تقييم الأداء البيئى وقياس الانبعاثات الغازية للإحتباس الحرارى وتقديم تقارير بذلك وتقييم دورة الحياة وتصميم البيئة والبطاقة البيئية.

وعلى حدٍ سواء نجد أن موضوع التصحر وتدهور الأراضي الزراعية هو أحد التحديات التي تواجهنا اليوم حيث أن التصحر هو تعرض الأرض للتدهور وعدم صلاحيتها للإنتاج الزراعي والحياة الحيوانية والبشرية. ويؤثر التصحر تأثيراً بالغاً على الحالة الاقتصادية للبلاد، حيث يؤدي إلى خسارة المحاصيل الزراعية وزيادة أسعارها. كما يخلق التصحر بيئة ملائمة لحرائق الغابات ونشاط الرياح، مما يزيد من الضغوط الواقعة على أكثر موارد الأرض أهمية وهى المياه.

وتختلف حالات التصحر ودرجة خطورته من منطقة لأخرى تبعاً لاختلاف نوعية العلاقة بين البيئة الطبيعية من ناحية وبين الإنسان .

وهناك أربع درجات لحالات التصحر حسب تصنيف الأمم المتحدة للتصحر وهى تصحر خفيف - تصحر معتدل - تصحر شديد - تصحر شديد جدا.

ونظراً لأهمية موضوع التصحر والعمل على الحد منه والحفاظ على الأراضى الزراعية قامت لجنة مكافحة التصحر بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بإصدار عدة مواصفات قياسية وهى :

- المواصفة القياسية المصرية رقم ٢٠٠٨/٦٦٥٧ نظم إدارة مكافحة التصحر وتدهور الأرض المصطلحات والتعاريف.
- المواصفة القياسية المصرية رقم ٢٠١٣/٧٥٨١ الإدارة البيئية مراقبة وتقييم التصحر وتدهور الأراضى الإرشادات والمتطلبات.
- المواصفة القياسية المصرية رقم ٧٧٠٨-٢٠١٤/١ الإدارة البيئية - مؤشرات التصحر وتدهور الأراضى - الجزء الأول : المؤشرات الفردية.

ومن هذا المنطلق يجب على المنشآت مراعاة الجوانب المجتمعية والبيئية فى أنشطتها لأنها تساهم بحد كبير فى تقليل التكلفة وزيادة كفاءة العاملين وتحسين سمعة المنشأة وزيادة قدرتها على إكتساب أسواق جديدة.

المسئولية البيئية لجهاز شئون البيئة في سياق التنمية المستدامة

ك. إيهاب الحميدي
باحث شئون بيئة الإدارة المركزية لتحسين البيئة
الصناعية جهاز شئون البيئة

لأن الهدف القومي لجمهورية مصر العربية هو تعجيل إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة الذي يتحقق من خلال الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي مع تخفيف الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية وضمان التوزيع العادل للثروات بين فئات المجتمع المختلفة، تم تحديد رؤية وزارة البيئة لأهداف التنمية المستدامة في إعتبار البعد البيئي محور اساسي في كافة القطاعات التنموية والإقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستثمار فيها وضمان حقوق الاجيال القادمة، كما يعمل على تنويع مصادر الانتاج والانشطة الاقتصادية، ودعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، وتحقيق عدالة اجتماعية، وتوفير بيئة نظيفة آمنة للانسان المصري ولتحقيق التنمية المستدامة قامت وزارة البيئة بوضع الإطار العام لإستراتيجية التنمية المستدامة عام ٢٠٠٦ كما قامت بإعداد تقرير للإقتصاد الأخضر كآلية للتنمية المستدامة كذلك دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في السياسات القطاعية مثل السياسة الزراعية والصناعية والاجتماعية ...الخ، وعلى الصعيد المؤسسي قامت الوزارة بإنشاء وحدة للتنمية المستدامة تهدف للتعاون مع كافة الجهات الوطنية حكومية وغير حكومية للعمل على تحقيق آليات التنمية المستدامة وبناء القدرات. هذا بالإضافة إلى إنشاء برامج رصد بيئي لملوثات الهواء والمياه، وبرامج للحد من الصرف الصناعي على نهر النيل، وبرنامج قومي للإستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة الغابات الشجرية، كذلك العديد من مشروعات إدارة المخلفات الصلبة (البلدية والزراعية) وتدويرها، بالإضافة إلى برامج ومشروعات حماية وتحسين البيئة الصناعية وذلك بجانب برامج التدريب والتوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع المحلي، ونظراً لأن مواجهة مخاطر تغير المناخ تعتبر الهدف رقم ١٣ من اهداف التنمية المستدامة ، وبناء على ما تم في مؤتمر باريس للتغيرات المناخية ديسمبر ٢٠١٥ من الموافقة على إطار إتفاقي جديد لمواجهة تغير المناخ ، عملت وزارة البيئة من خلال رئاستها للوفد المصري في التفاوض على الوصول الى تحقيق أقصى مصلحة ممكنه لمصر في مجال تغير المناخ والحد من المخاطر وتخفيف الأنبعاثات، وعلى الصعيد الداخلي فقد وضعت الوزارة أهدافاً في مجال تغير المناخ انطلاقا من خطتها للمساهمة الوطنية التي تم تقديمها الى الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٥ وبما لايتعارض مع طموحات التنمية في مصر.

لمحة عن بعض القضايا القطاعية فى مجال الطاقة

م. نايل بركات
استشاري تنمية الأعمال المصرية الايطالية

سنستكمل في هذه المقالة ما بدأناه في العددين السابقين من استعراض لأهمية الإدارة الرشيدة للطاقة كأحد الركائز لتحقيق التنمية المستدامة في مصر وعرض الرؤية المستقبلية لقطاع الطاقة في مصر بما يتماشي مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. وسوف نعرض فيما يلي بعض القضايا القطاعية في مجال الطاقة:

(أ) في الصناعة:

- يجب أن تتضمن خطة التنمية برنامجاً موسع لرفع كفاءة الطاقة فى الصناعات التحويلية حيث أنها هى أكبر مستهلكى الطاقة في الصناعة (١٢٪ من الاستهلاك الاجمالي للطاقه) وعلي أن يراعى البدء بالصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وهى صناعات الحديد والصلب والدرفلة، صناعة الأسمنت وصناعة الألومنيوم، العمل على تبني مفهوم الصناعة الخضراء، ودمج اساليب الإنتاج الأنظف في صلب السياسات الصناعية، وتطوير فرص إعادة استخدام النفايات الصلبة والسائلة فى الصناعة خاصة الاسمنت كوقود بديل للحرق فى الأفران، وذلك لحل مشكلة النفايات وتأمين طاقة بديلة رخيصة، تحسين إجراءات الصيانة والتشغيل والمتابعة الدورية للمعدات الحرارية والكهربائية المستخدمة لذلك، مع خلق بيئة مواتية لقيام القطاع الخاص بالاستثمار في المجال.

(ب) في النقل- رفع كفاءة الطاقة فى القطاع من خلال:

(أ) تحسين إدارة المرور عن طريق :

(١) تطوير وتعزيز وسائل النقل الجماعى داخل المدن بما فى ذلك حافلات النقل العام والاستمرار فى التوسع فى شبكات المترو وتنفيذ مشروعات لمد شبكات السكك الحديدية بين المحافظات، مع التوجه لكهربتها.

(٢) وضع ضوابط تشريعية لتقنين امتلاك السيارات والحد من استيراد المركبات الملوثة للبيئة وكذلك وضع وانفاذ قوانين صارمة للمرور على الطرق مع تخصيص حوارى مرورية للشاحنات .

(٣) انفاذ الاشتراطات الواردة فى قانون البناء بالنسبة لإنشاء الجراجات فى جميع المبانى الجديدة .

(ب) التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى فى المركبات :

(١) تبنى برنامجاً قومياً للتوسع فى تحويل المركبات التى تعمل بالبنزين للعمل بالغاز الطبيعي، وأن يتضمن ذلك تحويل ٥٠٪ من سيارات التاكسى و ٢٠٪ من سيارات الميكروباص حتى عام ٢٠٢٢ /٢٠٢٣.

(٢) تطوير مواصفات الوقود السائل، خاصة إزالة الرصاص من البنزين وتركيب أجهزة تحكم ملائمة فى الانبعاثات.

(٣) اعتماد وتطوير برامج الصيانة وإعادة تأهيل والتفتيش على المركبات مع وضع معايير واضحة لحدود الانبعاثات المسموح بها.

(ج) النظم الخضراء فى قطاع المباني

- قطاع الاسكان هو ثالث أكبر القطاعات المستهلكة للطاقة النهائية حيث وصل استهلاكه إلى ١٨,٨٪ من إجمالى الطاقة النهائية عام ٢٠١٠/٢٠١١، ٤٢٪ من للكهرباء المنتجة وعلى ذلك يجب ايلاء الاعتبار للنظم الآتية:

(١) العمارة الخضراء : النظر فى تضمين قوانين البناء المعايير والاشتراطات التى تسمح بنشر أساليب العمارة الخضراء للحد من الأحمال الحرارية للمبانى وتوفير الأجواء الملائمة داخلها، لخفض استهلاك الطاقة في التكييف.

(٢) تحسين كفاءة الإنارة : الاستمرار فى برامج نشر استخدام وحدات الإنارة عالية الكفاءة، وإصدار حوافز تشجيعية للصناعة المحلية لإنتاج ونشر استخدام هذه اللمبات لتحقيق إنتشار واسع لها .

(٣) السخانات الشمسية للمياه : إعتماد برامج وطنية لنشر استخدام السخانات الشمسية للمياه فى مصر، مع اعتماد الحوافز التشجيعية اللازمة لدعم الصناعة المحلية فى المجال.

(٤) كفاءة الطاقة فى الأجهزة المنزلية : إصدار المواصفات القياسية وأساليب الاعتماد اللازمة لتشجيع نشر استخدام الأجهزة عالية الكفاءة والترويج لها، رفع الوعي العام في المجال.